بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر إستراتيجيتى ترقية الصادرات وإحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1970-2014م)

Effect of Exports Promotion and Imports Substitution Strategies on Gross Domestic Product in Sudan (1970-2014)

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الإقتصاد

إعداد الطالب : حاتم سعيد أحمد سعيد إشراف أ.د : خالد حسن البيلى

مايو 2017م

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	و
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال البيانية	ل
الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
1-1-1 المقدمة	1
1-1-2 أهمية البحث	3
1-1-3 مشكلة البحث	3
1-1-4 فرضيات البحث	4
1-1-5 أهداف البحث	4
1-1-6 حدود البحث	5
1-1-7 منهج البحث	5
1-1-8 مصادر جمع البيانات	5
1-1-9 هيكل البحث	6
1-2 الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث	

2-1 سياسة ترقية الصادرات	19
2-2 سياسة إحلال الواردات	57
2-3 تجارب بعض الدول في ترقية الصادرات وإحلال الواردات	85
الفصل الثالث: تجربة السودان في ترقية الصادرات وإحلال الواردات	
3-1 أداء الإقتصاد السوداني خلال الفترة(1970-2014)	109
3-2 تجربة السودان في ترقية الصادرات	126
3-3 تجربة السودان في إحلال الواردات	151
3-4 العوامل المؤثرة في ترقية الصادرات وإحلال الواردات	162
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
4-1 توصيف النموذج القياسي	175
4-2 تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	178
4-3 تقييم دالة الناتج المحلي الإجمالي	183
4-4 الخاتمة	187
مناقشة الفرضيات	187
النتائج	188
التوصيات	190
قائمة المراجع	194
الملحق رقم(1) :الإنحدار للدالة اللوغريثمية للناتج المحلي الإجمالي	193
الملحق رقم(2) :إستقرار الناتج المحلي الإجمالي	194
الملحق رقم(3) :إستقرار سعر الصرف	195
الملحق رقم(4) :إستقرار الصادرات	196
الملحق رقم(5) :إستقرار الواردات	197
الملحق رقم(6) :التكامل المشترك	198

الملحق رقم(7) :إختلاف التباين	198
الملحق رقم(8) :الإرتباط الذاتي للبواقي	199
الملحق رقم(9) :الإرتباط الخطي	200
الملحق رقم(10) :التنبوء (قيمة ثايل)	200
الملحق رقم(11) :بيانات سعر الصرف	200
الملحق رقم(12) :الصادرات والواردات والميزان التجاري (1970-2014)	202
الملحق رقم(13) :الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية (1970-2014)	203

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1-2	معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول التي طبقت سياسة الإحلال لعدة سنوات	76
1-3	معدل نمو الصادرات والواردات % خلال الفترة 1971م-1977م	163
2-3	معدلات نمو الصادرات والواردات % خلال الفترة م1978-1991 م	163
3-3	معدلات نمو الصادرات والواردات في الفترة1992-2014	164
4-3	الكميات المصدرة خلال الفترة 1970م-1989م (بالطن المتري)	166
5-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للقطاعات الإقتصادية للفترة 1988/87م-1991/90م	172
1-4	إستقرار متغيرات الدراسة	181
2-4	نتائج إختبار جوهانسون للتكامل المشترك	183
3-4	نتائج تقدير الصيغة اللوغريثمية	183
4-4	نتائج إختبار وايت	186

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
3-1	الناتج المحلي خلال الفترة 1970م-2014	170
3-2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1970-1989	171
3-3	موقف الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفترة 1970-2014م	173

1-1 الإطار المنهجي للبحث:

1-1-1 مقدمة:

يعتقد البعض أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية، فهو يعرف بأنه عبارة عن أحد جوانب أو عمليات التنمية الإقتصادية، يخصص فيها نسب متزايدة من الموارد الوطنية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي ينتج وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، ويؤمن معدلا عاليا من النموالإقتصادي. وفي هذه الحالة يجب أن يصبح قطاع الصناعة التحويلية بمثابة القطاع الرائد في الإقتصاد المحلي، وهذا ما حدث في الدول المتقدمة، حيث أقامت قطاعاً صناعياً متنوعاً أحدث تغييرا هيكليا في إقتصادياتها، فالثورة الصناعية التي حدثت في الدول الأوربية لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة الإستهلاكية فقط وإنما أثرت تأثيرا واضحا على قطاعات الإقتصاد الأخرى (الزراعية، التعدينية، الخدمية)، وأحدثت تغييراً واضحاً في هيكلها وبنيانها الإقتصادي ويمكن تحقيق ذلك بزيادة حجم الإستثمارات لتوسيع القاعدة الصناعية ومن ثم زيادة الدخل الصناعي الذي يسهم في نمو الدخل القومي، كما يترتب على ذلك إمتصاص الصناعة لفائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي، ويترتب على التصنيع تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، ويتميز الإنتاج الصناعي بارتفاع إنتاجية العمل وإستخدام الأساليب والوسائل الإنتاجية المتطورة.

لقد إنتهج عدد كبير من الدول النامية هذه إستراتيجية ترقية الصادرات وذلك وفقا لمبدأ الميزة النسبية المتوفر لدى كل دولة، حيث على سبيل المثال نجد كلا من الجزائر والسعودية، تونس ومصر إنتهجت هذه الإستراتيجية ولو بصفة جزئية وذلك بتخصص

السعودية والجزائر في تصدير البترول وبعض الموارد المعدنية، أما تونس فقد تخصصت في تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية والبترول بدرجة أقل، أما مصر فقد اختصت في تصديرالبترول والقطن مؤخراً .

أي أن هذه الإستراتيجية تتمثل في إعتماد الدول النامية على إنتاج وتصدير المنتجات والمواد الأولية الطبيعية، وهي أساسا المواد الخام، الوقود، المعادن، وبعض المنتجات الغذائية والزراعية ، وذلك سعيا منها للحصول على أسعار أعلى لصادراتها (أي جعلها أكثر قيمة) وجعل دخلها من هذه الصادرات أكثر استقرارا.

ولكن رغم ما تحققه الدول النامية من دخل كبير بالعملة الصعبة نتيجة إنتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية (خاصة المصدرة للنفط)، إلا أنها لا تزال دون مستوى التنمية الإقتصادية، فنمو صادراتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو ناتجها المحلي الإجمالي لم يؤد إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية والتصنيعية والنهج الآخر هو أستراتيجية الإحلال محل الواردات والتي تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلاً من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتيجية، والمقياس الأكثر شيوعاً لقياس الإحلال هو الذي يعطي الإحلال على أنه النسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة، فإذا إزداد الإنتاج المحلي(العرض) بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإنه يعني أن إحلال الواردات قد تم، أما إذا زادت الواردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج المحلي فإن ما يتم هو عكس إحلال الواردات ويكون إحلال الواردات سالبا ، وتمر هذه الإستراتيجية بمرحلتين هما إحلال الواردات محل السلع غير المعمرة (مثل صناعة الملابس والأحذية) والمرحلة الثانية هي التي يصل فيها الإحلال في المرحلة الأولى إلى زيادة الإنتاج للسلع الإستهلاكية بنسبة تفوق

زيادة إستهلاكها المحلي، أى أن السوق المحلية لم تعد قادرة على إمتصاص المزيد من المنتجات الإستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير ، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى.

والسودان كغيره من الدول قام بالعديد من الإصلاحات التي إستهدفت تطوير وتنمية الصادرات من جانب وإلى إحلال الواردات التي يمكن سد الحاجة منها محلياً ، حيث إنتهج أسلوب إحلال الواردات في ستينات وسبعينيات القرن الماضي من خلال توطين وتطوير الصناعة ، فأتبعت برامج التعديلات الهيكلية وسياسات التثبيت الإقتصادي في ثمانينيات القرن الماضي وأنتهجت سياسات التحرير الإقتصادي منذ بداية التسعينات إلي يومنا هذا ، وسنحاول من خلال هذا البحث إلي تسليط الضوء على هذه التجارب ومدى إسهامها في النمو والتطور الإقتصادي من خلال قياس الأثر الذي تحدثه على الناتج المحلي الإجمالي.

1-1-2 أهمية البحث :-

1/تحظى قضايا إستراتيجيات إحلال الواردات وترقية الصادرات بأهمية قصوى لإرتباطها بعملية التنمية , وذلك بتحديد الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لتحقيق النمو الإقتصادي.

2/ أصبح من الضروري البحث في إمكانيات ترقية الصادرات لمعالجة المشاكل التي تعاني منها وإستشراف إمكانات وأفاق وسبل تعزيز القدرة الذاتية والتنافسية لها.

3/ يعتبر هذا البحث ذو أهمية خاصة ، وذلك للدور الذي تلعبه إستراتيجيتي ترقية الصادرات وإحلال الواردات وسياسات سعر الصرف المتبناه من قبل القائمين على الأمر على مستقبل الإقتصاد الوطنى.

1-1-3 مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث من خلال معدلات النمو المتدنية للناتج المحلي الإجمالي فى البلاد لذا سعى القائمين على الأمر الإقتصادى عبر الحقب المختلفة لتحسين هذه المعدلات عبر إنتهاج عدد من الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية لعل أبرزها إستراتيجيتي ترقية الصادرات وإحلال الواردات عبر الإستفادة من المزايا النسبية التى يتمتع بها السودان من وفرة الموارد وتنوعها ما بين صناعى وزراعى وسياحى وخدمى ، كذلك كان هناك سؤال مطروح دوماً هل تتبنى إستراتيجيتى إحلال الواردات و ترقية الصادرات معاً واللتان بالضرورة لا تتعارضان وليست إحداهما هى بديل للأخرى أم تتبني إستراتيجية واحدة يركز عليها؟. لذا يهدف هذه البحث لتقييم أثر تطبيق هاتين الإستراتيجيتين على الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لتجيب عن الأسئلة الأتية:

1/ ما هو أثر إستراتيجية ترقية الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي؟

2/ ما هو أثر إستراتيجية إحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي؟

3/ ماهو أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي؟

1-1-4 فرضيات البحث : يقوم البحث على الفرضيات الأتية:

- تؤثر إستراتيجية ترقية الصادرات على تعزيز القدرة التنافسية وبالتالي تؤثر تاثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1970-2014).

- تؤثر إستراتيجية إحلال الواردات على تشجيع التنمية المتجهة نحو الداخل وبالتاليتؤثر تاثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1970-2014).
- سياسات سعر الصرف المتبعة أخفقت في تشجيع تنمية الصادرات وإحلال الواردات وبالتالي تؤثر تأثيرا سالباً على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1970-2014).

1-1-5 أهداف البحث : يهدف هذه البحث إلى التعرف على أثر إستراتيجيتي إحلال الواردات وترقية الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ،كذلك معرفة أثر سعر الصرف على تطبيق هاتين الإستراتيجيتين وبالتالي أثره على الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إ لى أهداف أخرى تتمثل في:

1/ توضيح المعوقات التي تجابه الصادرات السودانية وتحد من قدرتها التنافسية وسبل حلها.

2- تبيان المقومات الرئيسية لإستراتيجيتي إحلال الواردات وترقية الصادرات.

3- استعراض بعض التجارب العالمية في مجال التصنيع وسياسة إحلال الواردات .

1-1-6 حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: الفترة(1970-2014م).

1-1-7 منهج البحث:

للإجابة عن المشكلة سيتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي حيث سيتم الإعتماد على جمع البيانات المتعلقة بمشكلة البحث والقيام بتحليلها إعتماداً على الأسلوب القياسي عبر بناء نموذج قياسي لإثبات أو نفى فرضيات البحث.

1-1-8 مصادر جمع البيانات:

خلال فترة البحث (1970-2014م) ستتم الإستعانة ببيانات ومعلومات من مصادر ثانوية ممثلة في المراجع ، دوريات الجهاز المركزي للإحصاء ، العرض الإقتصادي لوزارة المالية والإقتصاد الوطني ، والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

1-1-9 هيكل البحث :

يتحتوي هذا البحث على أربعة فصول كالأتي :

تم التعرض في الفصل الأول إلى الإطار المنهجي البحث والدراسات السابقة، وتضمن المقدمة التي تشمل أهمية البحث ، مشكلة البحث ، أهداف البحث ، حدود البحث ، فرضيات البحث ، منهج البحث ، مصادر البحث ، أقسام البحث ، والدراسات السابقة.

الفصل الثاني تناول الإطار النظري البحث ، والتي إشتملت على ترقية الصادرات (المفهوم ، المزايا ، المثالب) ، كذلك إحلال الواردات (المفهوم، الدواعي، الأسباب، المراحل ، المشاكل) ، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول في ترقية الصادرات وإحلال الواردات.

أما في الفصل الثالث فقد تم إلقاء الضوء على تجربة السودان في ترقية الصادرات وإحلال الواردات و التعرف على أداء الإقتصاد السوداني خلال فترة البحث ، كذلك تجربة السودان في ترقية الصادرات، وتجربتة في إحلال الواردات، وسياسات سعر الصرف المتبناه عبر فترة البحث وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع إشتمل على الدراسة التطبيقية التي إحتوت على توصيف النموذج ، صياغة النموذج ، تقدير النموذج ، تقييم النموذج ، ثم إستخلاص النتائج ومن ثم التوصيات.

2-1 الدراسات السابقة:

1-2-1 دراسة عمران عباس عبد الله وموسى يوسف البر(2016م) :

تناولت الدراسة أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الإقتصادي في السودان للفترة (1992-2012م) ، هدفت الدراسة إلى قياس هذا الأثر مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الإقتصاد القياسي . أهم ما توصلت إليه الدراسة[1] :

لم يكن لإحلال الواردات أثر بالحجم المتوقع على النشاط الإقتصادي ، ومرد ذلك لعدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمساهمة في قيام صناعات الإحلال بالصورة المثلى ،

وحتى الصناعات التي قامت لم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي محلياً مثل صناعات الأدوية والنسيج والسكر وغيرها من الصناعات.

أوصى البحث بضرورة تحسين البنية التحتية لقيام المشروعات الصناعية سواء كان للإنتاج من أجل التصدير أو صناعات الإحلال التي تحل محل الواردات ، بالإضافة لتحسين قدرة الصناعات السودانية على المنافسة خارجياً عن طريق السعي لتخفيض تكلفة التصدير.

1-2-2 دراسة عماد عمر ابكر (2012) :

تناولت الدراسة نمذجة الإستيراد في السودان بإستخدام بيانات الفترة (1960-2008م) هدفت الدراسة إلى تطبيق طرق الإقتصاد القياسي على المتوفر من بيانات مختلف العوامل ذات الصلة بالإستيراد في السودان لبناء نموذج للإستيراد يصلح

1/ عمران عباس يوسف و موسى يوسف البر (2016)، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الإقتصادي في السودان في الفترة (1992-2012م)، مجلة جامعة بخت الرضا العدد (16).

لرسم السياسات وإتخاذ القرارات. إتبعت الدراسة منهج الإقتصاد القياسي عن طريق عرض النظريات الإقتصادية ، وبناء النموذج القياسي ، وتقديره وإجراء إختبارات إقتصادية وإحصائية وقياسية[1].

توصلت الدراسة إلى أن أفضل طريقة لتقدير نموذج الإستيراد عن طريق المربعات الصغرى ذات المرحلتين.أوصت الدراسة بأهمية بناء البنيات التحتية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحلال المستوردات عن طريق تطوير الصناعات الجلدية وصناعة

الغزل والنسيج لإستخدام المواد الخام المحلية وزيادة إنتاج الأحذية والملبوسات، وأهمية عدم الإعتماد على زيادة سعر الصرف كوسيلة أساسية لتخفيض الإستيرادوتخفيض العجز في الميزان التجاري، ثم عدم الإعتماد على الضريبة الجمركية كأداة للحد من الإستيراد.

1-2-3 دراسة بهلول مقران(2011):

تناولت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (1970-2005م) ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية إعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة ، كذلك إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملاءته لدفع عجلة التنمية ، وقد تمت الإستعانة بأدوات الإقتصاد القياسي من خلال مطابقة النتائج المتحصل عليها مع الواقع الإقتصادي. توصلت الدراسة إلى أن الإعتماد على صادر المحروقات وحده يجعله تحت رحمة التقلبات الإقتصادية مما يجعله خيار إستراتيجي غير مرغوب فيه ، هنالك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق

---

1. عماد عمر ابكر (2012م) ، نمذجة الإستيراد في السودان ، دراسة قياسية في الفترة(1960-2008م)، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الصادرات غير البترولية كضعف الأساليب التقنية والحديثة ، إرتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة المنتجات مما يقلل من تنافسية الصادرات. أثبتت الدراسة[1] القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي والصادرات. أوصت الدراسة بإنتهاج إستراتيجية

مثلى لتوفير مناخ إستثماري ملائم وفعال في خدمة ترقية الصادرات ، إحترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالة للدخول للمنافسة الدولية .

1-2-4 دراسة أماني الحاج محمد احمد نصر(2009م):

إستعرضت الدراسة العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (1970-2006م).هدفت الدراسة إلى توضيح الأهمية المتعاظمة للتجارة الدولية والوقوف على تطورها التاريخي ،وصولاً للعوامل المؤثرة على الميزان التجاري.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . تم بناء نموذجين ، أحدهما للإستيراد يحتوي على متغيرين مستقلين هما الدخل القومي وسعر الصرف، الأخر للصادرات يحتوي على معدل التضخم، الطلب المحلي، الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف. توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المذكورة في نموذج الإستيراد والصادرات معتمدة إحصائياً ما عدا متغير معدل التضخم بالنسبة للصادرات، كذلك وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات ، ويلاحظ أن ذلك يخالف النظرية الإقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بينهما، أيضاً أشارت الدراسة إلى أن علاقة سعر الصرف بالإستيراد علاقة عكسية ، لأن إرتفاع سعر الصرف يعني تدهور القوة الشرائية

1/ بهلول مقران (2011) ، علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي خلال الفترة (1970=2006م)، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

للعملة السودانية ، مما يخفض الميل لإستهلاك السلع المستوردة ويخفض الإستيراد. أوصت الدراسة[1] بأن تكون سياسة سعر الصرف مسبوقة بدراسة عن الصادرات

والإستيراد للتأكد من الشروط الواجب توافرها لنجاح السياسة، وهي مرونة عرض الصادرات والطلب عليها ، مرونة الطلب على الإستيراد ، مرونة سعر الصرف.كما أوصت الدراسة بمعالجات هيكلية بإعتبار أن عجز الميزان التجاري ناتج عن مشاكل هيكلية في بنية الإقتصاد.

1-2-5 دراسة جار النبي بابو جار النبي ضحية(2008م):

تناولت الدراسة إستخدام نموذج الإنحدار العام في تقدير دالة الواردات في السودان (1960-2005م) : وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الواردات والأهمية النسبية لها. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهجية الإقتصاد القياسي. تم بناء نموذج خطي للإستيراد يحتوي على متغيرات مستقلة تتمثل في سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الضريبة الجمركية والإستثمار.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت 55% . سعر الصرف هو أهم متغيرات النموذج ويفسر 37%. النموذج المصحح لا يعاني من المشاكل القياسية.

أوصت الدراسة بإستخدام النموذج في التنبوء بناءاً وأن النموذج قابل للتعديل بإضافة بعض المتغيرات مثل حجم السكان والناتج القومي الإجمالي، كما أوصت الدراسة بضرورة توفير البيانات بطريقة يسهل الحصول عليها .

1/ أماني الحاج محمد احمد نصر (2009م)، العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (1970-2006م)، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

يلاحظ أن الدراسة[1] لم تتضمن العلاقات البينية بين متغيرات الدراسة ومتغيرات لإقتصاد الكلي ذات الصلة مثل الإنفاق الحكومي ، والإستهلاك ، والإستهلاك العام السابق ، وغيرها من المتغيرات التي لها أثر غير مباشر على الإستيراد.

1-2-6 دراسة هويدا آدم الميع أحمد (2007م):

تناولت الدراسة أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع تجارة السودان

الخارجية ، هدفت الدراسة إلى بناء نماذج آنية لتجارة السودان الخارجية. تم إستخدام المنهج التاريخي والإستنباطي في الجانب النظري . كذلك منهج القياس في الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ذو أثر سالب على كمية السلع المستوردة ، وذلك يتطابق مع نظرية التجارة الخارجية، أى أن إنخفاض الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة كمية السلع المستوردة لسد العجز في سلع منتجة محلياً ، كذلك أن رسوم الإستيراد ذات أثر موجب على الكمية المستوردة وذلك مخالف نظرية التجارة الخارجية.ويرجع ذلك إلى أن رسوم الإستيراد في الغالب بند إيرادي أكثر من كونها أداة لتقليل الكميات المستوردة.أيضاً توصلت الدراسة إلى أن العلاقة موجبة بين سعر الصرف والصادرات ، وأن رسوم التصدير لها تأثير سلبي على الميزان التجاري[2].

1/ جار النبي بابو جار النبي(2008م) . نموذج الإنحدار العام في تقدير دالة الواردات في السودان (1960-2005م) ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا.

2/ هويدا آدم الميع أحمد(2007)، أثر تطبيق نماذج المعادلات الآنية على دراسة قطاع تجارة السودان الخارجية، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

1-2-7 دراسة الطاهر عبد الله احمد (2006م):

تناولت الدراسة العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية، دراسة حالة السودان في الفترة(1982-2005م) ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي .

هدفت الدراسة إلى التعريف بالعولمة ومخاطرها وتحدياتها في الدول النامية ، وخاصة السودان في مجال التجارة الخارجية.

تم بناء نموذج للواردات الرأسمالية كمؤشر لتجارة السودان الخارجية ، إحتوى النموذج متغيرات مستقلة تتمثل في الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، والأسعار القياسية للسلع. أهم ماتوصلت إليه الدراسة هو أن زيادة السلع الرأسمالية يؤثر إيجاباً على الصادرات، كما أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر إيجاباً في إستيراد السلع الرأسمالية.

أوصت الدراسة بالعمل على إستيراد التكنولوجيا الحديثة من أجل إنتاج السلع والخدمات ، ووضع إستراتيجية طويلة المدى للتنمية ذات توجه تصديري[1].

1-2-8 دراسة مسغوني منى (2005م):

تناولت الدراسة علاقة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970-2001م)، هدفت الدراسة إلى قياس أثر سياسة الواردات على النمو الداخلي للإقتصاد الوطني وتبيان العلاقة بين إحلال الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام . إستخدمت الدراسة طرق وأساليب القياس الإقتصادية لتصوير العلاقة الدالية بين المتغيرات الإقتصادية موضوع البحث. توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية

1.الطاهر عبد الله احمد نورالدين(2006م)، العولمة وتجارة الدول النامية الخارجية ، دراسة حالة السودان(1982-2005م) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

لها أثر كبير على التنمية ، نظراً لدورها كوسيلة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الأجنبية ، لهذا لابد من إعتماد سياسة تجارية تتناسب وخدمة أهداف التنمية.

أوصت الدراسة[1] بضرورة إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد وضرورة ترشيد الإستيراد وتوجيهه بالكيفية التي تضمن تحقيق الأهداف المنشودة ، إلى جانب الإسترشاد بطرق التحليل الإحصائي والنماذج القياسية في بناء السياسة التجارية والإقتصادية.

1-2-9 دراسة محمد على آدم (2004م):

تناولت الدراسة دالة صادرات السلع الإستراتيجية(القطن والصمغ العربي في السودان) دراسة قياسية في الفترة من(1980-2000م) . تم إستخدام نموذجين أحدهما لصادرات القطن وفيه حجم إنتاج القطن ، سعر الصرف وسعر الصادر كمتغيرات مستقلة . النموذج الآخر لصادرات الصمغ العربي يحتوي على متغيرات مستقلة تتمثل في حجم صادرات الصمغ العربي ، سعر الصرف وسعر صادرات الصمغ العربي.إستخدمت الدراسة المنهج التجريبي في تكوين النموذج ، المنهج الإستنباطي في التعريف بالمشكلة والتحليل الكمي لمعرفة النموذج القياسي. أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين حجم صادرات القطن والصمغ العربي وكل من الإنتاج وسعر

الصرف.ووجود علاقة عكسية بين حجم الصادرات والسعر . أوصت الدراسة بالإهتمام بتسويق صادرات القطن والصمغ العربي وتيسير تمويلها ، كذلك

مسغوني منى(2005م) ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة (1970-2001م) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر.

الإهتمام بالبنيات التحتية في مناطق الإنتاج ، التوسع في زراعة الصمغ العربي للمساهمة في مكافحة الزحف الصحراوي[1] .

1-2-10 دراسة ثريا حسن صديق (2004):

تطرقت الدراسة إلى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية خصوصاً في الدول النامية من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، كما ركزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أن تكون محرك رئيسي للنمو ليس فقط من خلال ما تنتجه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل وتوطين التقنية، كما ركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أى من إستراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة ، هل إستراتيجية تشجيع الصادرات أم إستراتيجية إحلال الواردات ، خاصة وأن كلا الدولتين محل الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما .

خلصت الدراسة إلى أن السعودية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية ، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي بها وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذا المنتج . فيما يعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الإقتصاد في السودان ، ولكن ضعف مردودية هذا القطاع وظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف المتحصلات من العملة

الأجنبية لمجابهة الإستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك سعت الدول لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل

1/ محمد على آدم يوسف (2004م)، دالة صادرات السلع الإستراتيجية (القطن والصمغ العربي في السودان)، دراسة قياسية في الفترة(1980-2000م): رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الدراسات العليا، جامعة امدرمان الإسلامية.

إحلال الواردات. أيضاً أشارت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لديها العديد من المقومات التي ستساهم في إمكانية نجاح إستراتيجية النمو القائم على التصدير ، خاصة مع المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وإمتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل ، هذا على العكس من السودان.

1. ثريا حسن صديق (2004)، العلاقة بين الصادرات والنمو ، تجربة اللملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود الرياض.

مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات السابقة تقدير أثر إستخدام استراتيجية ترقية الصادرات على النمو وعلى النشاط الإقتصادي عموماً ، وإن تناولت بعضها الأثر بصورة أكثر تحديداً على بعض المتغيرات الإقتصادية ، فنجد أن دراسة عمران عباس عبدالله (2016) تشابهت مع الدراسة الحالية في إتباع الأسلوب القياسي في تحديد أثر إستخدام هاتين على الناتج المحلي الإجمالي وإن إختلفت معها فى إتخاذها التضخم كمتغير مستقل ثالث ، بينما الدراسة الحالية إتخذت سعر الصرف كمتغير مستقل ثالث بدلاً عن التضخم.

أما دراسة عماد عمر ابكر (2012) تشابهت مع الدراسة الحالية في التوصية بضرورة إحلال الواردات كبديل للإستيراد بينما إختلفت عنها في أنها لم تذكر شيئأ عن ترقية الصادرات. دراسة بهلول مقران(2011) تشابهت مع الدراسة الحالية في تناول أثر ترقية الصادرات بالنمو الإقتصادي وإختلفت عنها في أنها لم تذكر شيئأ عن إحلال الواردات ، أما دراسة أماني الحاج محمد احمد نصر فقد قامت ببناء نموذجين أحدهما للإستيراد

وآخر للتصدير وتشابهت مع الدراسة الحالية في التوصية بضرورة أن تسبق سياسات سعر الصرف دراسات عن الإستيراد والتصدير وإختلفت معها في أنها إستخدمت نموذجين، بينما هذه الدراسة قامت بتوضيح الأثر لهاتين الإستراتيجيتين مجتمعتين.

دراسة جار النبي بابو جار النبي ضحية (2008) إختلفت مع الدراسة الحالية في إستخدامها للإستيراد كمتغير تابع بينما هو في الدراسة الحالية متغير مستقل .

دراسة هويدا آدم الميع أحمد (2007) إختلفت مع هذه الدراسة في أنها لم توضح أثر إحلال الواردات على الناتج المحلي الإجمالي بل بحثت في العلاقة بين سعر الصرف والصادرات.

دراسة الطاهر عبد الله أحمد (2006) إتفقت مع الدراسة الحالية في التوصية بإعتماد إستراتيجية طويلة المدى للتنمية ذات توجه تصديري، وإن إختلفت معها في أنها لم تذكر شيئاً عن إحلال الواردات.

دراسة مسغوني منى(2005) إتفقت مع الدراسة الحالية في تبيان أثر الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني من خلال أثرها على نمو الناتج المحلي، وإختلفت معها في أنها لم تذكر شيئاً ترقية الصادرات.

دراسة محمد على آدم (2004) إتفقت مع الدراسة الحالية في إثبات طردية العلاقة بين حجم الصادرات (القطن، الصمغ العربي) والإنتاج ، وإختلفت معها في عدم ذكر شيء عن إحلال الواردات.

دراسة ثريا حسن صديق(2004) إتفقت مع الدراسة الحالية في تركيزها على الصادرات وضرورة دعمها وتطويرها كمحرك رئيسي للنمو، بينما أغفلت إحلال الواردات كمرحلة أولية من مراحل التصدير.

ويمكن كخلاصة للإستعراض السابق أن نخلص إلى الأتي:

الدراسة الحالية إتفقت مع معظم الدراسات السابقة في إستخدام الأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات المكونه للنموذج .

إختلفت معها بإستخدام هاتين الإستراتيجيتين مجتمعتين وبجانبهما سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي ، في حين أن معظم الدراسات السابقة إما أنها تناولت جانب الإستيراد فقط أو جانب الصادرات فقط كنماذج منفصلة أما هذه الدراسة فجمعتهما في نموذج واحد.

الفجوة البحثية للدراسة:

تم التوصل إلى منهجية البحث ودالة الناتج المحلي الإجمالي بناءاً على الدراسات السابقة كاساس نظري للدراسة وكذلك في كيفية صياغة الفروض، وقد إختلفت هذه الدراسة مع ما سبقها من دراسات في أن النموذج يشتمل على الإستراتيجتين معا(إحلال الواردات وترقية الصادرات) مضافأ إليهما سعر الصرف كمتغير مستقل ثالث في النموذج ، كذلك شملت الدراسة الفترة (1970-2014)،أيضاً يمكن إستخدام النموذج في إستشراف المستقبل والتنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي.